للتوزيع الداخلي فقط - مجانا

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك عبد العزيز
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

تدريس علم الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الدولي

أ. د. محمد نجاة الله صديقي

ترجمة
أ. مازن صالح طاهر

مراجعة
د. عمر سالم المرشدي

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

مركز النشر العلمي
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد ،

فقد سبق للأستاذ الدكتور محمد نجاة الله صديقي أن أعد ست مذكرات في كيفية تدريس الاقتصاد الإسلامي ، وسبق للمركز أن نشرها جميعاً في كتاب واحد باللغة الإنجليزية .

ويسر المركز أن يترجم هذه المذكرات وينشرها تباعاً أولاً بأول ، وهـذه هي المذكرة الرابعة في الاقتصاد الدولي .

نرجو أن تكون مفيدة للأساتذة الكرام الذين يقومون بتـدريس الاقتـصاد الإسلامي في الجامعات العربية ، والله الموفق .

د.عبد الله قربان تركستاني

مدير مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

المحتويات

مقدمة	١
العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور إسلامي	٣
نظرة الإسلام للكون	٣
الأحكام الشرعية التي تنظّم المعاملات الاقتصادية	٥
نظريات التجارة الدولية	١٠
السياسة التجارية	١٥
التجارة والرفاه والنمو الاقتصادي	٢٠
ميزان المدفوعات وأسعار الصرف وانتقال رؤوس الأموال	٢٤
ميزان المدفوعات	٢٤
سعر الصرف	٢٨
حركة رأس المال	٣٢
الاقتصاد الكلي لاقتصاد مفتوح	٣٦
الإصلاح النقدي الدولي	٣٨
الاقتصاد الدولي من منظور أقل الدول نمواً	٤٠

مقدمة

يتناول الاقتصاد الدولي عدداً متنوعا من المواضيع التي تشترك معاً في كونها تبحث في العلاقات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجي، والآثار المحلية لأي سياسة خارجية يجري تبنّيها، والتحليل الاقتصادي للتفاعل بين الدول. هذا التفاعل – من خلال التجارة في السلع والخدمات وانتقال الأفراد وكذا من خلال المعاملات المالية وانتقال رؤوس الأموال ونقل التكنلوجيا – له تبعات هامة بالنسبة لمستوى الرفاه الاقتصادي في أي دولة ولرفاهية الإنسان أينما وُجد ؛ كل هذه المسائل تنضوي تحت مفهوم الاقتصاد الدولي.

إن التقسيمين الفرعيين العريضين للاقتصاد الدولي يساعدان على فهم نطاقه وهما: أولاً نظرية التجارة الدولية والسياسة التجارية. وثانياً ،الاقتصاد النقدي الدولي الذي يتناول – فيما يتناول – أسعار الصرف، وحركة رؤوس الأموال، وميزان المدفوعات والسيولة النقدية الدولية.

كما يشمل القسم الثاني من الاقتصاد الدولي الاقتصاد الكليّ لاقتصاد مفتوح (غير مقيد)؛ مع التركيز على عمليات تخصيص الموارد وتوزيعها وتحقق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النموّ من خلال التجارة والتمويل. هذا البعد ، خاصة، له أهمية بالنسبة للدول النامية التي يتعين عليها النظر في الموضوع برمّته من منظورها الخاص كدول نامية.

وفي القسم الأول الذي يتناول نظرية التجارة والسياسة التجارية يتوجب إيلاء عناية خاصة لمصطلح :معدلات التبادل التجاري للدول النامية والنظر فيما إذا كانت أوضاعها تستوجب تطبيق سياسات حمائيّة، وتحديد وقت تطبيق هذه السياسات. كما ينبغي دراسة آثار السياسات الحمائيّة للدول النامية على جهود

وبرامج التنمية في العالم الثالث وإعادة تقويم الإرهاصات الفكرية الحديثة إزاء التوصيات بالابتعاد عن السياسات الحمائيّة وبلوغ التجارة العالمية غير المقيدة.

وبعد أن أكّدنا على الحاجة إلى دراسة الاقتصاد الدوليّ من منظور دول العالم الثالث، يتعين إعلام الطالب بمدى أهمية الموضوع بالنسبة للمسلمين. فلقد لعبت التجارة الدولية دوراً بارزاً في انتشار الإسلام ، فعدد كبير من الشخصيات الإسلامية البارزة كانوا تجّارا ، والعلاقات الاقتصادية المتخطية لحدود الدولة الواحدة حظيت بالأهمية من حيث تقوية اللّحمة فيما بين الشعوب الإسلامية من ناحية ، وبينها وبين وبقية بني البشر في أرجاء العالم . إن العولمة القائمة حالياً توفّر للأمة الإسلامية فرصاً جديدة لأداء رسالتها للإنسانية ما يتطلب منها التواصل مع الشعوب الأخرى.

وكما حدث في سالف الزمان، يمكن للمبادرات والمشروعات الفرديّة أن تقوم بدور رئيس في هذا السياق. وبالقدر الذي يتعلق فيه الأمر بالمبادرات الحكومية والجهود الجماعيّة من جانب الدول الإسلامية، فسوف يتطلب الأمر التنسيق بين اقتصادات هذه الدول.

وينبغي للمدرّس أن يُعرّف الطالب بنطاق الموضوع قبل الدخول في تفاصيله. وكما أشرنا آنفاً، ينبغي إيلاء عناية خاصة بمنظور العالم الثالث للأمور،لكن دون إغفال الاعتماد المتبادل، والآخذ في الزيادة، بين الشعوب والعولمة الناجمة عن ذلك في نهاية المطاف.

وبعد إعطاء الطالب مقدمة للمواضيع التي سيغطّيها المنهج الدراسيّ، ينبغي للمدرّس أن يشرح للطالب الأسلوب الذي سيتّبعه في تدريس المادة. وحيث أن إعطاء نظرة نقديّة إسلاميّة، ومحاولة تقديم بدائل إسلامية للقضايا المطروحة

سوف يتطلب الإشارة إلى قواعد الشريعة ذات العلاقة، فإن مناقشة هذه القواعد الشرعية باختصار يجب أن يسبق عملية التوسّع في شرح الموضوع نفسه.

العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور إسلامي

قبل البدء بمناقشة مواضيع أو قضايا بعينها، ينبغي تقديم منظور إسلامي لكامل المساق التعليميّ (course). ويتألف هذا المنظور من ثلاثة عناصر ضرورية – كحدّ أدنى – هي:

١. الجوانب المختلفة لنظرة الدّين الإسلامي للحياة والإنسان والمجتمع فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
٢. الأحكام الشرعية المتعلقة بفقه المعاملات.
٣. القواعد الشرعية الكليّة ذات العلاقة بالإدارة المجتمعية.

وسوف نتناول بالتفصيل في الفقرات التالية كلّ عنصر من العناصر المذكورة أعلاه:

نظرة الإسلام للكون

يستحق الأمر ذكر النقاط الثلاث التالية في معرض الحديث عن نظرة الدين الإسلامي الحنيف للحياة والإنسان والمجتمع. كما ينبغي الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم وبالأحاديث النبويّة الشريفة لدعم وجهات النظر التي يتم عرضها. ونشير هنا إلى بعض هذه الآيات القرآنية بين قوسين، مع وضع رقم السورة متبوعاً برقم الآية.

* جميع البشر إخوة ينحدرون من نفس الأسرة (٤٩:١٣؛ ٢١:٩٢).

- إن الموارد الطبيعية هي إرث مشترك بين بني البشر (٦:١٦٥؛ ٧:١٠).

- إن الحياة اختبار (٦٧: ١-٢).
- يجب أن يتعاون بنو البشر بعضهم مع بعض (٥:٢؛ ١٠:٧١؛ ٢:١٧٧).
- يريد الله أن يستتب النظام على الأرض وأن تتحقق العدالة والإنصاف في العلاقات الإنسانية (٧:٥٥-٥٦؛ ٢٦:١٥٠-١٥٢؛ ١٧:٣٤-٣٥؛ ١٦:٩٠-٩٣).
- ينبغي صدّ العدوان؛ ولكن الانتقام لا ينبغي أن يكون مفرطاً (١٦:١٢٥-١٢٦؛ ٢:١٩٠-١٩٤).
- إن أمة محمد لديها رسالة تؤديها للإنسانية (٢:١٤٣؛ ٣-١١٠).

إن كل واحد من المبادئ سالفة الذّكر ينبغي أن يُعزّز بحديث من الأحاديث النبويّة الشريفة ومن سيرة النبي صلى الله عليه وسلّم والتي يمكن الإشارة إليها بالرجوع إلى المصادر المناسبة. وإلى جانب الأفكار الأساسية المتعلّقة بالأُخوّة والتعاون الإنساني، ينبغي التأكيد على أن القيم الأخلاقية الإسلامية التي تحدّد قواعد السلوك هي قيم عالمية في طبيعتها، وتحكُم جميع العلاقات الإنسانية. فعلى المسلم أن يكون نزيهاً وصادقاً في تعامله مع الآخرين، مسلمين وغيرهم ؛ كما أن القيم الأخلاقية لا تتغير بتغيّر الأفراد الذين يتم التعامل معهم.

ويحتاج الأمر إلى القيام بتركيز معيّن على مفهوم الأمة الإسلاميّة ورسالتها في هذه الحياة والتي تتمثّل في ابلاغ الرسالة الإلهيّة إلى بني البشر من خلال تجسيدها في سلوك المسلم وفي وسائل الاتصال الأخرى. ان هذه الرسالة تنطوي على الأمر بالمعروف والنهي عن المُنكر (٣-١١٠؛ ٣-١٠٤؛ ٢:١٤٣)؛ ومع الإدراك التام لتعدد الدول إلا أنه من باب الضرورة يتعين على الأمة الإسلامية القيام بشؤونها، خاصة ما يتعلق بعلاقاتها الخارجية، بما يخدم هذه الرسالة.

الأحكام الشرعية التي تنظّم المعاملات الاقتصادية

بعد الانتهاء من التركيز على تلك الجوانب من نظرة الإسلام إلى الكون ذات الصلة الوثيقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، فإن من الضروري الإشارة إلى بعض الأحكام والقواعد الشرعية التي ينبغي الالتزام بها في جميع المعاملات الاقتصادية. إن جميع المعاملات الاقتصادية تتطلّب توافق إرادة الأطراف ذوي العلاقة لإنشاء العقد، كما تتطلّب ألا يكون موضوع العقد من السلع والخدمات المُحرّمة، مثل الخمر والجنس خارج عقدة النكاح المشروع، وما إلى ذلك. كما ينبغي أن تخلو المعاملات الاقتصادية من الممارسات الفاسدة التالية:

الربا: وهي الفائدة التي تُفرَض على القروض والمبادلات متفاضلة القيمة على منقولات متماثلة. فالذهب والفضة، وأي وحدة من الورق النقديّ، ينبغي مبادلتها بكميّات متساوية(أي دون تفاضل في القيم بينها). هذا، ولا ينبغي تساوي ما يتم تبادله (أي بيعه) عند مبادلة (أي بيع) الذهب أو الفضة أو ورقة نقدية، ولكن يُشترط تقابُض العِوَضَيْن فوراً في مجلس العقد.

القمار والرهان: وينطوي جوهر المقامرة على الدخول في مخاطرة متعمّدة ليست في صُلب النشاط الاقتصادي أو مصاحبة له لتحقيق الربح.

الغَبْن: أي الغش، وبخاصة فيما يتصل بخصائص السلعة موضوع عقد البيع.

الإكراه: وهو فرض عقد أو تضمينه شروطاً لا تحظى برضا الطرف الآخر في العقد.

بيع المضطر: أي استغلال حاجة الشخص بفرض سعر باهظ للسلعة أو الخدمة موضوع العقد.

الاحتكار: الامتناع عن عرض السلع والخدمات الضرورية في السوق والاحتفاظ بها مختزنة في المستودعات بغرض رفع أسعارها.

النَّجْش: وهو التواطؤ الخادع مع بائع سلعة ما بالمزاد، وذلك بالمزايدة على السلعة المعروضة دون أي نيّة لشرائها ولكن لإغواء المزايدين الجديين الآخرين بالمزايدة ورفع سعر السلعة.

الغرر: ويعني المخاطر المتضمنة بطبيعتها في المعاملات والمبادلات أو انعدام اليقين فيما يُحيط بالسلعة من حيث كميتها أو سعرها أو وقت دفع ثمنها أو موعد تسليمها (لكن مع العفو عن الغرر اليسير إذا كان ليس بمقدور المرء درؤه) .

الجهل المُفضي إلى النزاع، كعدم توافر معلومات كافية (أو موثقة) عن السلعة أو السعر أو كميتها...الخ، والذي عادة ما يُفضي إلى النزاع بين المُتبايِعَيْن.

وينبغي للمحاضر أن يوضح بإيجاز هذه الممارسات المحظورة والصفات المذمومة في الشريعة الإسلامية، مبيّناً في نفس الوقت صلتها بالتجارة والمعاملات المالية الدولية. إن أهمية تحريم الرّبا أمر بديهي؛ فهو يحظر عمليات الإقراض والاقتراض القائمة على الربا، مقتضيا بالضرورة اللجوء إلى صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر وإلى صيغ التمويل الأخرى المنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل: "المرابحة" و"الإجارة" و"السَّلَم" و"الاستصناع" .

إن من الأهمية بمكان إدراك أن للإسلام علاقة وثيقة بما ستتم مناقشته في هذا المساق التعليمي، ؛وأن بعض الأحكام الشرعية تفرض علينا رفض بعض الممارسات الراهنة والنظر في إيجاد بدائل إسلامية لها. وبالقدر الذي تتوافر فيه هذه البدائل، فإنه يجب على المدرس الإشارة إلى المراجع المناسبة في هذا الشأن،

مع ترك التفاصيل لمرحلة تالية أو حتى لمساق تعليمي آخر كالمساق الخاص بمادة النقود والبنوك.

وفي حال عدم وجود بدائل إسلامية على المستوى العمليّ لهذه الممارسات، فإنه ينبغي التركيز على الحاجة للبحث عن هذه البدائل. كما ينبغي التأكيد على أنّ جزءاً من السبب الذي من أجله يتم إفهام الطالب المسلم كيفية عمل العلاقات الاقتصادية الدولية الحديثة - على أساس الفائدة والمضاربة (بمفهومها غير الشرعي، الذي يجعلها ضرباً من القمار المحرّم) وربما غير ذلك من الممارسات الأخرى المحرّمة في الشريعة الإسلامية - هو جعل الطالب يُعدّ نفسه لإيجاد البدائل الإسلامية لهذه الممارسات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

وبعد الفراغ من إعداد هذا المنظور، فإن من الضروريّ أن يبيِّن للطالب أنه قد يتعين في بعض الأحيان القيام باختيارات صعبة، وبخاصة على المدى القصير، بسبب سيطرة بعض الممارسات غير الشرعية في السوق الدولية.

هذه الصعوبات تنقسم إلى فئتين: ففي الفئة الأولى يمكن أن نُصنّف هذه الخيارات الصعبة ضمن نطاق تلك الحالات التي يؤدي الالتزام فيها بحكم شرعيّ معين إلى تكبيد أفراد المجتمع الإسلامي مشقّة كبيرة. فهل يمكن لنا أن نُخفف من تطبيق الحكم الشرعيّ؟ والفئة الثانية من هذه الخيارات يمكن تصنيّفها ضمن تلك الحالات التي يكون فيها اتباع المصلحة العامة يُلحق الضرر ببعض المصالح الخاصة، أو قد يضر بالمصالح الوطنية المشروعة لشعوب أخرى، وهكذا . مثل هذه الصعوبات وما يشبهها يتم التعامل معها في ضوء ومساعدة القواعد الكليّة للشريعة. وقد استمدّ فقهاء المسلمين هذه الأحكام الكليّة من القرآن والسنة وتمت البرهنة على صحتها بالحجج العقليّة وبالرجوع إلى مقاصد الشريعة، فضلاً عن الاستعانة بالنصوص الشرعية.

إن الأحكام الكليّة التالية أُخِذَت جميعها من "مجلّة الأحكام الشرعية العثمانية"[١] وهي تمثّل الإجماع الواسع للفقهاء عليها وتحظى بالدعم من المذاهب كافة. كما ونرى أنه في الكثير من مؤلفات الفقهاء المتخصصة من جميع المذاهب يتم الاستشهاد والاسترشاد بهذه القواعد، فضلاً عن العودة إلى روح النصوص الأصلية، أقصد القرآن والسنة.

وستتناول، على سبيل الإيضاح، بعض هذه الأحكام بشأن الآثار الضارّة التي تنجم عن بعض التصرّفات بهدف التقليل من عبء هذه الأضرار، وإعطاء الأولويّة لدرء الضرر العام:

١) لا ضَرَرَ ولا ضِرار (١٩)
٢) الضَّررُ يُزال (٢٠)
٣) الضَّرَرُ لا يُزالُ بمثله (٢٥)
٤) الضرر الأشد يُزالُ بالضرَرِ الأخفّ (٢٧)
٥) يُتحمّلُ الضَّرَرُ الخاصُّ لدَفْعِ الضَّررِ العامّ (٢٦)
٦) الضررُ يُزال بقدر الإمكان (٣١)

بينما تتناول الأحكام التالية ما أصطلح على تسميته بـ "المصالح" و"المفاسد" أي "الطيب" و"الخبيث" أو "المنافع" و"المضار":

١) إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً بارتكاب أخفّهما (٢٨)
٢) يُختار أهون الشّرّين (في أوقات الضرورة). (٢٩)

---

(1) جُمعَت مادة هذه المجلة بين عاميّ ١٨٦٩ و ١٨٧٦. وللاطلاع على ترجمة وتعليقات على المَجلة باللغة العربية، راجع علي حيدر دُرر الحُكّام في شرح مجلة الأحكام، في جزأين ، بيروت، بدون تاريخ. وللاطلاع على ترجمة المجلة إلى اللغة الإنجليزية، انظر C.R. Tyser, The Majelle, Lahore, Law Publication Company, . والأرقام الموضوعة بين قوسين بعد نص القاعدة هي الأرقام المخصصة للقواعد في المجلة

٣) التصرّف على الرعيّة منوط بالمصلحة (٥٨)
٤) درء المفاسد أولى من جلب المصالح (٣٠)

وأخيراً هناك ثلاث قواعد فقهية تتناول الأوضاع الاستثنائية:

٥) المشقّة تجلبُ التيسير (١٧)
٦) الضرورات تُبيحُ المَحظُورات (٢١)
٧) ما تستوجبه الضرورة يباح بقدر المنفعة المتحققة.

إذن ينبغي أخذ هذه القواعد الفقهية ككل متكامل في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية، فأهداف ومقاصد المجموعتين السابقتين جلية إذ يتعين أن تكون هذه العلاقات الاقتصادية الدولية عادلة وتتسم بالإنصاف. كما يتعين أن يتجنب كل طرف من أطرافها تبنّي سياسات تضر بالأطراف الأخرى وكذلك ينبغي أن تهدف جميع السياسات الاقتصادية الدولية إلى ما فيه صلاح البشرية جمعاء ورفاهيتها داخل وخارج البلد المعني. وعندما يتبنى طرف من الأطراف سياسات ضارة، يكون للطرف الذي وقع عليه الضرر حماية مصالحه والردّ بمقابلة الأذى بمثله . لكن لعل أفضل سبيل للحيلولة دون ذلك هو من خلال العمل المشترك والاتفاقات الدولية. كذلك إذا ما نجم عن الالتزام بقاعدة شرعية ما سيُفضي إلى عَنَتٍ ومشقّة على الناس، فإنه يمكن تعليق إعمال هذه القاعدة إلى أن يوجد مخرج أو حل. وهذا أمر واضح في ضوء القواعد الفقهية الثلاث الأخيرة التي أشرنا إليها.

و لكن مع الإقرار بأن جل ما أشرنا إليه ليس من الممكن تحققه برمته ؛ كما وقد لا يتمكن المدرّس من مناقشة التطبيقات المعاصرة لهذه القواعد ، لكن من الضروري توضيح معنى القاعدة وبيان مجالات تطبيقها، مع تقديم أمثلة على ذلك، سواء كانت أمثلة واقعية أو مُتخيَّلة.

من خلال المقدّمات السابقة، يكون المدرّس أو المحاضر قد أعــدّ المــسرح للدخول في صُلب تفاصيل الموضوع ، والتي يتعلــق أولهــا بنظريــات التجــارة الدولية.

نظريات التجارة الدولية

تهدف نظريات التجارة الدولية إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة؛ مثــل : لماذا تنشأ التجارة بين الأمم المختلفة؟ ما الذي يحكُم نمطها؟ ما هي المكاسب التي تجنيها الأمم منها، سواء في مجموعها أو بصورتها الفردية؟ وما هي آثارها علــى الاقتصاد المحليّ من حيث التشغيل والإنتاج وتوزيع الدخول والاستقرار؟

إن إجراء نقاش حول هذه الأسئلة سوف يقدّم لذهن الطالب منظــوراً معينــاً قبل أن يبدأ في تمحيص النظريات المختلفة ؛ كما أن مناقشة هذه الأســئلة ســوف يحمل الطالب على التفكير بالعوامل التي تهملها بعض هذه النظريات عند تقــديمها لنموذج مُبسّط للواقع المعقد المشاهد.

لقد حظي عدد من العوامل مؤخرا بقدر كاف من اهتمام؛ مثل: عامل الأذواق (الطلب)، التقدم التقنيّ (البحث والتطوير) وعامل قدرة عناصــر الإنتــاج علــى الانتقال. فذكر هذه العوامل أمر هام لجعل الطالب يــدرك القــصور الحــادّ فــي نظريات التجارة، وبالتالي محدودية جدواها عندما تطبّق على أرض الواقع.

لقد أبدى ابن خلدون، قبل مجيء ديفيد ريكــاردو (David Ricardo) بأربعــة قرون، العديد من الملاحظات الثاقبة على التجارة الدولية. فقد أكّد على المكاســب الناجمة من التجارة واعتبر أن تعداد سكّان قُطرٍ ما عاملاً حيويــاً فــي تجارتهــا الخارجية. فهناك قدر أكبر من تقسيم العمل والتخصص والفائض التجاريّ وحصة أكبر في التجارة الدولية في القطر الذي يتميز بارتفاع تعداد سكانه.

لكنّ الروابط التي رصدها ابن خلدون بين وفرة الأيدي العاملة وتقسيم العمل وتولد فائض تجاري والعلاقة بين الطلب على السلع المترفة والتجارة الخارجيـــة، لم تخضع لمزيد من الدراسة خلال القرون التي تلت. كما أن بعض هذه الـــروابط فقدت مضامينها بعد التقدّم الثوريّ في مجالي النقل والاتصالات.

وينبغي للمدرّس أن يفسّر نموذج "ريكاردو" المستند إلى الفوارق في المزايـــا النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول والذي يرى أن الفروق في التكـــاليف النـــسبيّة للإنتاج هي السبب الكامن وراء قيام التجارة ؛ وإيضاح الافتراضات الكامنة وراء نموذج "ريكاردو". فعلى الرغم من أن النظرية – بناء على افتراضاتها الخاصة – نجحت في إظهار أن الاتجار خير من الاكتفاء الذاتي، إلاّ أنها أخفقت مـــن نـــواحٍ عدّة. فمن الممكن للتجارة أن تنشأ، وأن تكون ذات جدوى ونفع، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاختلافات في الأذواق (الطلب).

وتركّز نظرية الميزة النسبيّة كتفسير للتجارة بين الدول علـــى كميـــة الـــسلع والخدمات المُنتَجَة؛ حيث تُقاس "الميزة" وفق هذا الاعتبار. فالتجارة الدولية مفيـــدة من حيث إنها تزيد من كمية السلع والخدمات المُنتَجَة والمتاحة للاتجار بهـــا بـــين أطراف التبادل التجاري المعنيين. ولا تهتمّ الأمم التي تتاجر فيما بينها بكمية السلع والخدمات التي تُنتجها فحسب؛ بل تتعدى ذلك لتحقيق جملة من الأهداف الأخرى، مثل: تحقيق التفوّق والقوة (سواء السياسية أو العسكرية أو كلتاهما معـــاً)، التـــأثير الديني التبشيريّ ، والاستقلالية في توفير احتياجاتها.

وعلى الرغم من أن طبيعة العوامل الأخرى - غير القابلة للقياس الكمّـــيّ – والتي تؤثر في قرارات الطرفين اللذين يتاجران أحدهما مع الآخر (أو الأطـــراف) قد يصعب إظهارها في نظرية معينة للتجارة الدولية، إلاّ أن حقيقـــة وجـــود هـــذه العوامل الأخرى يحتّم إبقاءها ماثلة في الذهن عند القيام بدراسة الموضوع.

وبعد مناقشة المدرّس لنظرية "ريكاردو"، يمكن أن يعمد إلى الإشارة، باختصار، إلى ما قدّمه "جون ستيوارت ميل" J.S. Mill وألفرد مارشال A. Marshal و"فاينر" Viner من إسهامات في نظرية التجارة، وذلك قبل البدء بمناقشة النموذج الحديث لكل من "هيكشر" Heckscher و"أولن" Ohlin و"ساموِلسون" Samuelson .

و تجد النماذج الحديثة بداية مشتركة في الاتفاق والإشارة إلى التفاوت في حجم الموارد الطبيعية التي حبا الله كل دولة من الدول على أنها وراء التجارة، وترسي أُسس نظرية توازن سعر عناصر الإنتاج. ولكنه يجب الإشارة إلى أن نظرية تكافؤ أسعار عناصر الإنتاج ليست بذات التماسك الفكري الذي يبدو للوهلة الأولى إذ إن الافتراضات التي تقوم عليها لا تصمُد أمام الواقع المُعاش.

ففي حال وجود أكثر من عنصري إنتاج يفقد مفهوم كثافة رأس المال معناه؛ وبالتالي فإن مفهوم تكافؤ سعر عناصر الإنتاج قد لا ينطبق. وعلى نحو مشابه، فإن هذه النظرية تفترض أن التكنولوجيا، ومنها عامل الإنتاجية، هو نفسه لدى الدولتين اللتين تقومان بالاتجار فيما بينهما، وهو أمر لا يصمد هو الآخر، في الغالب، أمام الواقع المُعاش.

وتفترض كلتا النظريتين، النظرية الكلاسيكية (ممثّلة في نظرية "ريكاردو") والنظريات الكلاسيكية المحدثة لكل من "هيكشر" Heckscher و"أولن" Ohlin و"ساموِلسون" Samuelson غياب قابلية عنصر الانتاج للانتقال، والذي يُرى في النظرية الحديثة أنه بديل للتجارة. ولم يكن حينها في مقدور أي من النظريات سالفة الذكر أن تتنبأ بالثورة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وما قد تفعله لتجارة "الخدمات" كيما تنتقل عبر الحدود بسهولة ويسر، مثلما يجري انتقال رؤوس الأموال بين الدول.

إن ارتباط هذه النظريات بالواقع محدود جداً بسبب القيد الإنتاجي المتمثل في افتراض "ثبات العوائد مع تزايد مدخلات الإنتاج" constant returns to scale و(افتراض المنافسة الكاملة) الذي يستبعد بدوره غياب التأكد.

ويتعين الإشارة إلى الدراسات التطبيقية التي تشير إلى أوجه عدم الكفاءة في النظرية الحديثة للتجارة . ان تناقض "ليونتيف – Leonteif "الظاهريّ وإمكانية انتكاس التجارة يجب أن يكونا موضوعاً للنقاش. كما يجب ملاحظة الأسباب الكامنة وراء عدم تساوي أسعار عناصر الإنتاج بفعل التجارة الدولية عمليا. ويُنصح المدرّس أن يجعل الطالب على علمٍ بكيفية استخدام أدوات التحليل تلك، كتحليل منحنيات السَّواء ومنحنيات التبادل، كما ينبغي تفسير الأفكار المتعلقة بمرونة الاستيراد ومرونة التصدير ودورهما في تحديد المكاسب الناجمة عن التجارة، باستخدام المعادلات الجبريّة.

وفي معرض تفسير أنماط التجارة، ينبغي أن يولي المحاضر الأهمية الواجبة للتفاوت في معطيات عناصر الانتاج بين الدول . إن التخصص والتجارة سوف يكونان مفيدين لجميع الأطراف، بافتراض بقاء الأمور والاعتبارات الأخرى ثابتة. وما أن يتم إدخال الفروق في الإنتاجية (التكنولوجيا)، تصبح التجارة مفيدة بقدر ما تكون عناصر الإنتاج غير قابلة للانتقال بين الدول. ويجب أن يتبع هذا التحليل، دراسة آثار التحسينات المُدخلة على التكنولوجيا ووفورات الحجم وتنوّع المنتجات؛ كما وتجب الإشارة إلى أنه في الأحوال التي يعزى فيها مبرر نشوء التجارة الدولية إلى ظاهرة تزايد العائد بنسبة أكبر من نسب الزيادة في عناصر الانتاج increasing returns to scale فإن توزيع منافع التجارة الدولية بين الشركاء التجاريين لا يمكن ، تحليلا، تحديده مسبقا.

كما ويتعيّن أيضا دراسة دور التجارة الدولية في توزيع الدخل على مستوى العالم، جنباً إلى جنب مع دورها في زيادة الإنتاج العالمي؛ ويجب تفسير "مبدأ ستولبر – ساموليسون Stolper-Samuelson Theorem " في سياق التوزيع المحلي لصالح عناصر الإنتاج المستخدمة بكثافة في السلع الداخلة في التجارة الدولية.

أما دراسة معدّلات التبادل التجاري فيجب تأجيلها إلى مرحلة لاحقة، وإن كان يجب تقديم وشرح مفهوم التبادل التجاري للطالب.

وبعد أن يتم تلخيص النقاش الخاص بنظرية التجارة (أي تفسير أسباب نشوء التبادل التجاري الدولي وآثاره النافعة) ينبغي الإحاطة بأن اقتراح سياسات اقتصادية مستندة إلى هذه النظريات هو أمر يحتاج إلى قدر من الحذر، وذلك بسبب الافتراضات المُبسَّطة التي ترتكز عليها.

إن النظريات الحديثة للتجارة بشكلها الراهن تُقرّ بصورة عامة أن التجارة الدولية تشكّل نشاطاً نافعاً؛ ولكن هذه النظريات لا تستبعد وضع قيود على التجارة قد تستدعيها الظروف الفعليّة التي تمرّ بها دولة من الدول، كما سنرى في مراحل لاحقة من هذا البحث.

فمن وجهة نظر الشريعة الإسلامية، فإن السياسة التجارية هي من المسائل التي تخضع للمصلحة. فالإسلام يؤيّد الحريّة، والتي تعني ضمناً حريّة المتاجرة. لكن تجدر ملاحظة أن التاريخ الحديث يُظهر كيف أن مبدأ التجارة الحرّة قد استخدمته الدول الأقوى بما يُضرّ بمصالح الشعوب الأضعف. إن دراسة السياسات التجارية للأمم المختلفة لا يمكن فصلها عن الجغرافيا السياسية (أو ما يُعرف باسم "الجيوبوليتيكا").

كما تنبغي الإشارة إلى أن النظرية الحديثة للتجارة قد أظهرت أن المصلحة الذاتية وحدها لن تحفز جميع شعوب الأرض على ممارسة التجارة الحرّة. إن

نظرية التعرفة الجمركية المُثلى تمثّل شاهداً بليغاً على هذه النتيجة ؛فحرية التجارة أمر لا يتحقق إلاّ من خلال الاتفاقات الدولية والتي بدورها تتطلب حوافز في شكل مجموعة من المزايا والمنافع. فالدول التي عُرِفَت عبر التاريخ بأنها محرومة ولا تحظى بميزة خاصة بسبب تخصصها المحدد (كأن تختص على سبيل المثال بالمنتجات الأوليّة) تحتاج إلى ما يؤكّد لها وجود آليات تحويل للدخل، من الدول التي يعمد نمط التجارة الدولية الراهن إلى إعطائها مجموعة من المزايا، كيما توافق على ممارسة التجارة الحرّة.

لقد طُرِحَت جميع هذه المسائل بإسهاب خلال جولات لأروغواي التفاوضيّة المطولة والتي انتهت بإبرام الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات).

السياسة التجارية

تتناول السياسة التجارية القيود التي تفرض على التبادل الحر بهدف حماية أو تشجيع المصالح الوطنية. وأبسط أدوات هذه السياسة هي التعرفات (الجمركية)؛ وهي ضرائب تُفرض على الواردات والصادرات (وفي بعض الحالات من الممكن أن تكون الضرائب ذات قيم سالبة حسابيا أي على شكل دعم أو إعانات مالية). إن الحصص التجارية واتفاقات التفضيلات بين دولتين أو أكثر والاتحادات الجمركية تشكّل هي الأخرى أدوات من أدوات السياسة التجارية. وينبغي أن يُفسّر للطالب بشكل موجز الأدوات المعاصرة الرئيسة للسياسة التجارية التي تعتمدها الدول النامية، مثل شرط التملُّص (escape clause)، وهو شرط تعاقديّ يعطي المتعاقدين حقّ إلغاء العقد كليّاً أو جزئياً؛ والتعرفة الجمركيّة المضادّة للإغراق، والرسوم التعويضيّة والمساعدات الخاصة بإجراء تعديلات تجارية.

إن الهدف الرئيس للتعرفة هو تحسين معدلات التبادل التجاري للبلد المعني. وفي هذا السياق، يتعيّن تفسير فكرة الحد الأمثل للتعرفة. إن التعرفات قد تُسهم في

تحسين معدّلات التبادل التجاري للدولة المعنية إذا كان منحنى العرض الذي تواجهه أقل من مرنٍ مرونة لا نهائية. فالمعدل الأمثل للتعرفة هو ذلك الحد الذي يكون عنده التحسن الإضافي في معدّلات التبادل التجاري مؤدياً إلى أكثر من مجرد تعويض في انخفاض الحجم. وينبغي الإشارة هنا إلى أن التعرفات تشكّل وسيلة لتحويل الدخل من الدولة المصدّرة إلى الدولة المستوردة، ولكنها تشوّه الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد المحليّ بفعل سوء توزيع الموارد المحلية.

ويمكن تجنّب هذا من خلال التحويل المباشر للدخل من الدولة المصدّرة إلى الدولة المستوردة، وهو أمر يمكن فعله من خلال الاتفاقات الدولية كما كان عليه الحال في بعض الاتفاقات التي رعاها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد).

كما ينبغي الإشارة إلى أنه حتى سياسة معدل التعرفة الأمثل قد تُخفق في تحقيق هدفها المنشود إذا ما كانت هناك ردود فعل انتقامية من قبل الطرف التجاريّ الآخر. إن زيادة جميع الأطراف المعنيين لمعدلات التعرفة المفروضة على الاستيراد من شأنه أن يؤدي إلى خسائر للجميع. بالمقابل، فان التخفيض التدريجي للتعرفات على مستوى العالم إلى أن تزول تماماً، كما تتوقع الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (الجات)، سوف يعود على جميع الأطراف المعنية بالنفع.

و يمكن بالمثل فرض التعرفات من أجل تحقيق أهداف معيّنة خاصة بالإنتاج أو الاستهلاك في الاقتصاد المحليّ. لكن يمكن تحقيق نفس هذه الأهداف من خلال السياسات المالية المحلية المناسبة، والتي معها يمكن تجنُّب آثار التعرفات المؤدية إلى تشوّهات في هياكل الأسعار النسبية وضياع المكاسب الناجمة عن التجارة بالنسبة لبقية أجزاء العالم.

و يمكن تبني بعض أدوات التعرفة الجمركية لتحقيق إعادة توزيع الدخل المحلي بين ملاك عناصر الانتاج . وعندما تُشرح هذه الإستراتيجية للطالب، يجب الإشارة إلى أن هناك طريقة أكثر كفاءة لتحقيق نفس الأهداف المنشودة تتمثّل في فرض الضرائب على السلع المحلية. كما ويمكن حماية صناعة من الصناعات بحيث يكون لنواتجها فائدة بالنسبة لعملية الإنتاج الخاصة بصناعة أخرى، حتى وإن كانت السوق قد أخفقت في تأمين سعر لهذه المنافع. ومرة أخرى، يجب الإشارة إلى أن فرض برنامج تصحيحيّ للضرائب أو الإعانات فيما يتصل بالإنتاج المحليّ تمثّل وسائل أفضل للتعامل مع الآثار الخارجية (Externalities).

إن المبرّر التقليدي للتعرفات يستند إلى حجّة حماية الصناعات الوليدة ؛ فقد تنمو الصناعة المحليّة المحميّة مؤقتاً من خلال فرض التعرفات على الواردات بقدر كافٍ بحيث تتمتع بوفورات الحجم وبالتالي تصبح قادرة على مجابهة المنافسة العالمية وبحيث لا يعود هناك حاجة لفرض مثل هذه التعرفات على الواردات. وقد جرى توسيع نطاق هذه الحجة لتغطي جميع القطاعات الصناعية للدول النامية. هذه الحجة يجب دراستها بالتفصيل. كما ويجب بيان أن إعانات الإنتاج والضرائب على الاستهلاك سيكون من شأنها تحقيق نفس الأهداف بصورة أكثر فاعلية. إن فرض حماية لأمد طويل يمسّ بالكفاءة الإنتاجية ويؤدي كذلك إلى سوء توزيع الموارد ؛ في حين أن التعرّض للمنافسة العالمية مفيد على المدى الطويل. ولابد من التذكير بأن حماية قطاع التصنيع المحليّ من خلال فرض تعرفات كبيرة من شأنه الإضرار بقطاع الزراعة المحليّ.

إن الحماية المتمثلة بالتعرفات الجمركية التي تقدمها الدول النامية- في ظل عدم وجود آليات إدارية تتسم بالفاعلية -من شأنه أن يخدم مصالح بعض الفئات من أصحاب الامتيازات ويُضرّ بالمزارعين والمواطنين العاديين.

وفي حين تُظهر النظرية الاقتصادية أن جميع أنواع التعرفات، بما في ذلك حدود التعرفات المثلى ، تفترض حدوث خسائر في مستوى الرفاه الاقتصادي على كافة أطراف التبادل بالاستناد إلى افتراض أن المنفعة الحديّة للنقود في الدول التي تفرض تعرفات هي نفس المنفعة الحديّة للنقود في بقية أنحاء العالم إلا أن هذا الافتراض غير صحيح فيما يخص دول العالم الفقيرة.

إن المنفعة الحدية للنقود في دولة نامية فقيرة يجب أن تكون أعلى بكثير مما هي عليه في الدول المتقدمة التي قد تعاني من خسارة في مستوى الرفاه الاقتصادي نتيجة لهذه التعرفات. وفي معرض الصياغة الفعلية للسياسة التجارية، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية للتعرفات المفروضة من قبل دولة نامية على أخرى مماثلة.

كما تُفرض التعرفات أيضاً بغرض تحصيل إيرادات للحكومة لأغراض زيادة الإيرادات العامة. ولكن ينبغي مقارنة هذه الميزة بالتكاليف على الكفاءة الاقتصادية التي تفرضها التعرفة في ظرف من الظروف.

ويسعى نظام الحصص وأي صيغة من صيغ القيود الكميّة الأخرى إلى تحقيق نفس الأهداف التي تحققها التعرفات، ولكن بصورة أقل كفاءة. ومع ذلك، يتم اللجوء إلى هذه الطرق لأنها أسهل إداريا عندما تقارن بالتعرفات.

وبعد دراسة الحجج المؤيدة والمعارضة للتعرفات ونظام الحصص وما إلى ذلك، يجب إبراز أنه قد تكون هناك أهداف غير اقتصادية تبرّر اتباع سياسات حمائية هادفة كتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض السلع والخدمات لأهداف أمنيّة (كأغراض الدفاع مثلاً). كما قد يعزف المستهلكون عن استهلاك بعض السلع لأسباب اجتماعية أو ثقافية والتجار عن المتاجرة مع بعض الأطراف لأسباب سياسية. وأخيراً قد تُملي الاعتبارات الاستراتيجية وضع قيود على تصدير

أو استيراد بعض السلع أو الخدمات أو تقانة معينة. مع هذا فإن الأمر الأهم الذي يستطيع التحليل الاقتصادي فعله إزاء هذه القضايا بالغة التعقيد هو إظهار التكاليف الاقتصادية لهذه السياسات؛ فالمُعاوضة بين الأمن والفاعلية – على سبيل المثال – معروف. إن علم الاقتصاد وحده لا يملك تحديد الخيار الأمثل.

وفي سياق بلدان العالم الثالث، حيث لا توجد آليات إدارية متقدمة، يجب التنويه بأنه من الأسهل إدارة الرسوم المفروضة على الواردات من البديل الآخر المتمثّل في اتخاذ مجموعة من الإجراءات المالية يُرى أنها أكثر كفاءة من تلك الرسوم. كما أن نظام الحصص له أفضلية عند التطبيق العملي.

ويمكن عند هذه المرحلة تقديم نظرية الاتحادات الجمركيّة (CustomsUnions) نظراً لقرب موضوعها من سياسة التعرفات. إن إقامة حواجز مشتركة بين دول الاتحاد الجمركيّ ضدّ بقية العالم وتخفيضها أو إلغائها تماماً بين دول الاتحاد، قد يكون مفيداً إذا ما كان هناك تشابه بين اقتصادات الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، الأمر الذي من شأنه أن يعمق التخصص الإنتاجي.لكن هذه السياسة قد تؤدي إلى فقدان شيء من مستوى الرفاه الاقتصادي المتحقق عندما تكون اقتصادات دول الاتحاد يكمل بعضها بعضًا . ويمكن أن يُناقش هذا الموضوع أولاً بمساعدة الأفكار الأساسية في الأسباب الداعية لنشوء التبادل التجاري وتحويل التجارة ومن ثم مناقشته في إطار أكثر تقدما ، ألا وهو إطار اقتصاديات الرفاه.

في هذه المرحلة يمكن للمدرّس إبراز ما كان قد جرى إرجاؤه لمناقشته باستفاضة . إن دول الجنوب المنتجة للسلع الأوليّة قد تُجبر – في غياب اتفاقات دولية تضمن نفس الشيء – على رفع أسعار منتجاتها من خلال فرض تكتّل احتكاريّ (Cartelization) أو حصص و/أو تعرفات جمركية . والسبب في هذا

هو أنه إذا ما أُخذ بعين الاعتبار النمط الراهن للتجارة والتخصص بين الشمال والجنوب، فإن التجارة لا تدفع بتحقق تبادل تجاري متكافئ من خلال ما تتركه من آثار. فحتى زيادة الإنتاجية في الاقتصاد المحليّ قد لا تؤدي إلى تحسن معدلات التبادل التجاري وإنما إلى تدهورها في بلد متخصص في إنتاج السلع الأولية (كالبن مثلاً) ومبادلة منتجاته بسلع مُصنعة [٢].

ويجب التذكير بأن معظم الدول الإسلامية قد تجد نفسها في وضع يتعين عليها فيه اللجوء إلى سياسة تجارية. ولعل أفضل سبيل لذلك هو أن يتم تحقيق هذا الأمر بالتعاون مع البلدان الإسلامية الأخرى، وكذلك مع الدول النامية المجاورة. ويجب تناول هذا البعد مرة أخرى في مرحلة لاحقة من الدرس.

التجارة والرفاه والنمو الاقتصادي

بعد أن يكون قد تم في مرحلة سابقة شرح معدلات التبادل التجاريّ، يمكن للمدرس أن يمضي مباشرة لمناقشة معدلات التبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة من جهة، والتي يصل نصيبها في حجم التجارة العالمية في الوقت الراهن إلى نحو ثمانين بالمائة ، والتبادل مع الدول النامية، التي – في معظمها – تُصدّر الحاصلات الزراعية والمعادن. أما بالنسبة لوضع الدول المصدّرة للنفط و"الدول الآخذة بالتصنيع حديثاً" فيمكن ذكره ومناقشته بصورة مستقلّة.

ويمكن اعتبار نظرية معدلات التبادل التجاري النيو كلاسيكية (Neoclassical Theory of Terms of Trade) مُرضية في تفسيرها للتجارة بين الدول الصناعية المتقدمة، ولكنّه جرى التشكيك في مدى صحتها بالنسبة للتجارة بين الدول المنتجة للسلع الأوليّة والدول الصناعية المتقدمة، ولأسباب وجيهة. ويمكن ملاحظة ما

(2) **Jagdish N. Bhagwati**: *Wealth and Poverty*, edited by Gene Grossman, 1985, Oxford

كتبه كل من "بريبش Prebisch"، "سنغر Singer"، "لويس Lewis" و"إمانيوال Emanual" في هذا الشأن.

وفي معرض شرح مفهوم "معدّلات التبادل التجاري المزدوجة في مجال عناصر الإنتاج Double factorial terms of trade ، يتعين على المدرس إيضاح حقيقة أن معدلات التبادل التجاري لمنتجي السلع الأوليّة تميل إلى التدهور بمرور الزمن. إن عدم مرونة السعر والدخل الخاصين بالطلب على هذه المنتجات هو السبب الرئيس وراء ذلك ؛ كما أن العمالة المُنظَّمة في الدول المتقدمة نجحت في ترجمة معظم المكاسب الناجمة عن تحسن الإنتاجية إلى أجور أعلى. إن المنافسة الاحتكارية في سوق السلع الصناعية تساعد في الإبقاء على الأسعار فوق التكلفة الحدّيّة. ومن ناحية أخرى ، فإن ظروف المنافسة في السوق الدولي في مجال السلع الزراعية يخفّض أسعارها ، ويمنع من ترجمة المكاسب إلى أجور أعلى. وتكون النتيجة تدهور توزيع غير منصف للدخل على الصعيد الدولي. فبدلاً من أن تقوم التجارة بالعمل على تحقيق التوازن في أسعار عناصر الإنتاج، تؤدي إلى عدم تكافؤ الأجور بين القائمين بنفس العمل؛ فالعمال في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية يتلقون أجوراً أقل من تلك التي يتلقاها نظراؤهم في الدول المتقدمة.

لقد احتج علماء الاقتصاد التقليديين بأن معدلات التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والسلع المُصنَّعة تجنح نحو التحسُّن بمرور الزمن. وحيث أننا قد تعرضنا للأسباب التي تُبطِل صحة هذه الأُطروحة، يمكن الإشارة إلى عدد من الدراسات التطبيقية التي أسَّست لرأي مفاده أن معدلات التبادل التجاري بين المنتجات الزراعية والسلع المُصنَّعة قد تدهورت في واقع الأمر مع مرور الزمن. إن حقيقة الأمر تشير إلى أن السعر النسبيّ لجميع السلع الأولية قد انخفض بمعدل ٠,٥ بالمائة في العامً خلال الفترة ١٩٠٠-١٩٨٦. وكذا السلع الأولية من

غير المحروقات انخفضت هي الأخرى بمعدل ٠,٦ بالمائة في العام خلال نفس الفترة [٣] .

ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أنّ هذا لا يعني أن الدول النامية لم تستفد ككُل من التجارة الدولية؛ لقد نمت صادرات الدول النامية من السلع غير الأولية خلال نفس الفترة المذكورة؛ لكن المأزق الذي تواجهه الدول النامية يكمن بالدرجة الرئيسة في أنها واقعة في فخ تخصص محدّد، ألا وهو إنتاج سلع أوليّة.

هذا الواقع يستدعي نوعين من الحلول: فعلى المدى القصير، ينبغي العمل على زيادة أسعار السلع الأولية من خلال اتفاقيات دولية، أو – إذا ما أخفق الأمر – تشكيل اتحادات منتجين ذات أهداف احتكارية أو تبني سياسات تعرفة حمائيَّة. أما على المدى الطويل، فيكمن الحلّ في تخفيف التخصص من خلال التنوُّع. إن نجاح هذا الحل طويل الأجل يعتمد – إلى حد بعيد – على رغبة الدول المتقدمة متمثلة بسماحها بتصدير المنتجات الصناعية من الدول النامية إليها وعدم فرض معوقات في صورة تعرفات جمركية.

كما تجدر الإشارة إلى أن التجارة بين الدول النامية أنفسها مفيدة جداً بالقدر الذي تساعد على التخصص خارج نطاق المنتجات الأولية والدخول في إنتاج السلع المُصنَّعة والخدمات. إن آثار التقدم الفني والتقني المؤدية إلى زيادة الإنتاجية، على معدلات التبادل التجاري سوف يختلف باختلاف الأوضاع؛ فالأوضاع الخاصة التي قد يؤدي فيها التقدم الفني والتقني إلى تدهور معدلات التبادل التجاري تكون إما بسبب عدم مرونة الطلب وربما بسبب عدم وجود

(3) **Enoz R. Grilli and Maw Chung Yang**, "Primary Commodity Prices and the Terms of Trade of Developing Countries: What the Long Shows". *The World Bank Economic Review,* Vol. 2:1, Jan. 1988, pp. 1-47

تنظيمات عمالية مؤسسية للذين يعانون من البطالة – وهذه أمور تتطلب مناقشة مفصّلة.

كما ينبغي إخضاع أثر النمو الاقتصادي على معدلات التبادل التجاري لتحليل مشابه. فالأوضاع التي يتسبب فيها تزايد تعداد السكان، وبالتالي زيادة العرض من الأيدي العاملة، إلى تدهور معدلات التبادل التجاري ينبغي أن تحظى بأهمية خاصة.

ويمكن، في بادئ الأمر، التعرض إلى ما دار مؤخراً من نقاشات حول آثار الشكوك المحيطة بالتجارة بين الدول في إطار عام . بعدها يمكن تناول أوضاع الإنتاج في دولة من الدول التي تواجه صادراتها أسعاراً عشوائية (Random Prices) ، مع الإشارة إلى صغار المصدِّرين وكبار المُصدِّرين من الدول بصورة منفصلة. كما ينبغي مناقشة الشكوك التي تحيط بالأسعار بالنسبة لتلك الدول التي تعتمد على استيراد السلع المُصنَّعة. وفي وقت لاحق، وبعد أن تكون قد نُوقشت معدلات الصرف والجوانب النقدية في التجارة الدولية، فإنه ينبغي أن يُصار إلى مناقشة أنماط التجارة والسياسة التجارية في ظل عدم التأكد. كما ينبغي إعطاء عناية خاصة لأثر المعلومات غير المكتملة على المبادلات التجارية ، مع إمكانية انكماش حجمها.

وحين ترفع الأسعار من خلال اتحادات المُصدِّرين أو بفعل التدخل الحكوميّ، فإن لذلك آثارًا محتومة على الإنتاج المحلي وتخصيص الموارد. فمثل هذه التشوُّهات تحتاج إلى تصحيح؛ لكن علماء الاقتصاد من العالم الثالث يحاجون بأن سوء التوزيع الناجم عن الجهود المبذولة لتحسين معدلات التبادل التجاري من خلال التعرفات هو صغير مقارنة بالمكسب المتحقق من خلال زيادة الإيرادات المالية والمكاسب طويلة المدى للاقتصاد الوطني.

وفي نهاية المطاف، ينبغي للمدرّس أن يوجز كامل النقاش في سياق الحاجة إلى توزيع دولي عادل ومنصف للدخل، كما ينبغي إيضاح أن هذا التوزيع يعتمد على التجارة ونمطها ومعدلها، وتبيان أن مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلاّ في أضيق الحدود في سياق التجارة الدولية، لن يضمن التوزيع الدولي العادل للدخل. ففي غياب حكومية عالمية، فإن الوسيلة الوحيدة والبديلة لتحقيق ذلك هي من خلال الاتفاقات الدولية.

إن مصالح الإنسانية على المدى الطويل، من زاوية السعي نحو تحقيق الرفاه والسلام والعلاقات الخالية من التوتّر بين الشعوب، تتطلب إخضاع المصالح الوطنية لمرتبة تالية للمصالح والاعتبارات العالمية. ومن المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد سياسات عادلة لتوزيع الدخل سياسات وبرامج تتعلق بتكافؤ الفرص، وتماثل الأجر عن نفس العمل.

وفي معرض العمل على تأسيس "نظام اقتصادي عالمي جديد"، استنادا إلى المبدأ المشار إليه أعلاه، فإنه ينبغي للدول النامية بوجه عام، والدول الإسلامية بوجه خاص، أن تتضافر جهودها الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بينها ، وتحسين معدلات التبادل التجاري بينها وبين دول العالم المتقدم، من خلال العمل المشترك.

ميزان المدفوعات وأسعار الصرف وانتقال رؤوس الأموال

ميزان المدفوعات

يجب التقديم لهذا الجزء من المادة بالتفريق بين مصطلحي الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، مع شرح الجوانب المحاسبية الخاصة بهذا الأخير ، والعلاقة بين الحسابات الجارية وحسابات رأس المال.

إن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل محاسبي لقيم جميع العمليات التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في الخارج في أي وقت من الأوقات، عادة خلال سنة؛ وهو يعتمد نظام القيد المحاسبي المزدوج.

إن وجود نظام أسعار صرف ثابتة من شأنه الإبقاء على الميزان التجاري منفصلاً عن ميزان المدفوعات؛ في حين أن وجود أسعار صرف مرنة يتيح تفاعلاً أكبر بين الاثنين. ويجب شرح معنى العجوزات أو الفوائض التجارية المستديمة وآثارها على حسابات رأس المال وميزان المدفوعات، مع تأخير دراسة انتقال رأس المال إلى مرحلة لاحقة.

كما ينبغي وصف عملية تصحيح حالات عدم التوازن في الميزان التجاري من خلال التدفق النقدي في الاقتصاد التقليدي المفتوح (غير المقيد) المعتمد على قاعدة الذهب، ووصف الآلية التي جرى تصميمها على أساس تدفق الذهب للداخل أو الخارج، والتغير في العرض المحليّ للنقود، وبالتالي الأسعار المحلية وما يطرأ على التكاليف النسبية للإنتاج.

لقد تمثل الأثر النهائي للاختلالات التجارية عندما ساد النظام النقدي الذهبي في إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين كافة الشركاء التجاريين. فإلى جانب ميزة النظام التي حظيت بالإشادة، والمتمثلة في كونه أقل عرضة للاستغلال والتلاعب من قبل الحكومات ، فقد كان النظام يعاني من عدم استقرار الأسعار المحلية ومعدلات الإنتاج ومستويات التوظيف بسبب مجموعة من العوامل منها: التقلبات التي كان يصعب التنبؤ بها في مجال الاكتشافات الجديدة من الذهب، والتغيرات في تكاليف التعدين وانقطاع تدفق النقد بسبب الحروب، أو لأسباب أخرى.

ويمكن في هذا السياق استعراض تاريخ قاعدة الذهب وقاعدة الصرف المستندة إلى الذهب حتى وقت انهيار هاتين القاعدتين في فترة ما بين الحربين العالميتين.

كما ينبغي تقديم شرح موجز لنظام "بريتون وودز" الذي يقوم على سعر تعادل ثابت للذهب وقيمة ثابتة لسعر صرف الدولار بمقابله ذهباً، والذي صُمِّم لكي يكون ممثّلاً لقاعدة صرف الذهب، مع بيان نقاط ضعف هذا النظام التي أدّت إلى انهياره في نهاية المطاف.

لقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيقاف استبدال الدولار الأمريكي بما يعادله من الذهب بعد أن واجهت التزامات الدولار تزايداً بسبب محدودية الغطاء الذهبي. وينبغي أن ينتهي هذا الاستعراض التاريخي الموجز باستحضار الدرس الرئيس المستفاد، ألا وهو أن النقود لا يمكنها أن تدير نفسها بنفسها، بل لا بد من أن تُدار بفعل قوىً أخرى خارجة عنها. وهذا الأمر ينطبق على الاقتصاد الدولي أكثر من انطباقه على الاقتصاد المحلي. ولعل السؤال الهام هو: كيف يمكن إدارة النقود الدولية؟

ففي حين ينبغي التعرض لهذا النقاش في مرحلة أكثر تقدمًا، إلاّ أنه يجب الإشارة – في معرض الحديث عن التجارة الدولية ومشكلات ميزان المدفوعات – إلى أن الأهمية هنا تكمن في وجود "تجميع" أو" وعاء" يشتمل على عملات مختلفة يمكن للدول التي تعاني من عجوزات أن تأخذ منه لتمويل ما لديها من عجز. إن هذا الحل بدوره سيكون مؤقتاً؛ ذلك أن " العجوزات " أو "الفوائض" الدائمة تتطلب بالضرورة إحداث تغييرات حقيقية في الاقتصادات تنصب على إحداث تغييرات في أنماط وعلاقات الإنتاج والاستهلاك.

ومن الضروري في هذه المرحلة شرح الأساليب المختلفة التي انتهجها علماء الاقتصاد في دراستهم لمشكلات ميزان المدفوعات. ويؤكد أحد هذه الأساليب على دور المرونات وآثارها على أسعار الصرف. أما الأسلوب النقدي فإنه يستند إلى أن حالات العجز والفائض في المدفوعات هي ظواهر نقدية (أي لها علاقة بالطلب على وعرض النقود). وبالمقابل فان منهج الاستيعاب أو الامتصاص يحتاج إلى شرح ضمن هذا السياق. فهذا الأسلوب في التناول يصوغ فكرة ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين إجمالي المقبوضات أو المستسلمات والمدفوعات بدلاً من الفرق بين المقبوضات والمدفوعات في الحسابات الدولية فقط. فهو يُبرز الطبيعة النقدية المتأصلة في العجز ويعزوها إلى طبيعة عمل الاقتصاد ككل. ويمكن في هذه المرحلة مناقشة الأساليب البديلة لمعالجة العجز، بداية دون عمليات حسابات رأس المال، ومن ثمّ من خلال مقدمة لتدفقات رأس المال.

ويجب التأكيد على عدم التماثل بين التكيف الاقتصادي المطلوب من دولة تعاني من عجز وذاك الذي تحتاج إليه دولة تتمتع بفائض. وفي حين أن على الدولة التي تعاني من عجز إصلاح العجز، تستطيع الدولة التي تتمتع بفائض أن تلغي التأثير التوسعي للفائض. إن ترك الدولة التي تعاني من عجز لوحدها لتحمّل عبء التكيُّف كاملاً له آثار سيئة على الاقتصاد المحلي والدولي.و لعل بديلا أفضل هو السعي لإحداث تكيُّف من خلال الاتفاقات الدولية وتنسيق السياسات الهادفة إلى تعظيم الرفاه الاقتصادي العالمي. وفي غياب مثل هذه الترتيبات، سيكون على الدولة التي تعاني من عجز، ولا تملك احتياطيات نقدية كافية، سيكون لزاما عليها فرض قيود على التجارة والمدفوعات كبدائل لإحداث التصحيح اللازم أو التعامل مع انكماش أداء الاقتصاد الوطني أو تخفيض قيمة العملة الأمر الذي قد يؤدي إلى آثار أكثر ضرراً من الآثار التي تخلفها على معدلات التبادل التجاري الخاصة بدولة العجز.

وحيث إن اعتماد دول العالم الثالث على توفّر الدولار أو أي عملة من العملات الرئيسة الصعبة الأخرى يتخذ قيدًا على هذه الدول، فإن ترتيبات عمليات المقاصّة المتعددة الأطراف واتحادات المدفوعات على المستوى الإقليمي تصبح مهمة في سياق التوسّع في التجارة. إن الدول الإسلامية التي تسعى لتوسيع التجارة فيما بينها وبين دول العالم الثالث المجاورة بحاجة كبيرة هي الأخرى لمثل هذه الترتيبات.

سعر الصرف

بعد تعريف سعر الصرف على أنه النسبة بين عدد الوحدات المتبادلة من عملة خارجية والعملة المحلية فإن تحديده يمكن أن يُفسَّر من خلال الإشارة إلى العرض والطلب. فمع إغفال الحسابات الرأسمالية، فإن عرض العملة الوطنية أمر تحدده الواردات، فيما تحدد الصادرات الطلب على هذه العملة المحلية. إن نموذج الدولتين اللتين تملكان سلعتين مختلفتين يمكن تقديمه للدارسين من الطلبة كتفسير لنظرية تحديد سعر الصرف، لكن ينبغي – في نفس الوقت – بيان الافتراضات التي تستند إليها النظرية بصورة واضحة. بعدئذ يمكن تقديم وصف موجز لأداء هذه الآلية الخاصة بتحديد سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.

إن التمييز بين الصيغتين: المطلقة والنسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية يجب أن يبقى ماثلاً للعيان. ويمكن، في هذا الخصوص، الإشارة إلى مشروع "كرافيس – Kravis" لمقارنة الدخل الحقيقي.

إن نظام أسعار الصرف المعوَّمة يوفر آلية تلقائية لحفظ توازن ميزان المدفوعات . كما يمكن ملاحظة أن أسعار الصرف المعوَّمة تخدم قضية التوظيف الكامل، في حين أن قضية استقرار الأسعار المحلية تخدمها أسعار الصرف الثابتة.

وعندما يكون لدى دولة من الدول نظام سعر صرف ثابت ازاء عملة خارجية، يجب أن تتوازن وارداتها وصادراتها على أساس ذلك السعر. لذا فإن أي فائض أو عجز سوف يستدعي إحداث تصحيحات في الاقتصاد المحلي. ففي إطار قاعدة الذهب يتم هذا بإحداث تغييرات في العرض المحلي للنقود والذي بدوره يؤدي إلى تضخم أو انكماش في مستوى الأسعار المحلية، وكذا إحداث تغييرات في مستويات التوظيف والناتج من السلع والخدمات.

وفي ظل نظام النقود غير المغطّاة بالاحتياطي والمُدار من قبل الدولة، يكون هناك دور نشط للسياسة النقدية التي قد تسعى إما إلى المحافظة سعر صرف ثابت من خلال إحداث التغييرات اللازمة في عرض النقود، أو السعي للمحافظة على مستوى الأسعار المحلية والناتج والتوظيف من خلال تغيير معدل الصرف نفسه.

إن إدراج التدفقات الرأسمالية في النموذج النقدي يقدم بدائل قصيرة الأجل لأي من البديلين المذكورَيْن ولكنه لن يغيّر الوضع على المدى الطويل. فسعر الصرف بالنسبة لتوقعات الأحداث المستقبلية، وهذا مصدر رئيس لعدم تماثل توصيات السياسة الاقتصادية المستندة إلى نظام النقود غير المغطاة بالدولار والمدار من قبل الدولة عن التوصيات القائمة على نظرية القوة الشرائية.

وتجدر الإشارة إلى التمييز بين السلع التي يُتاْجَرُ بها عالمياً وتلك التي لا تدخل في التجارة الدولية. إن حدوث تغيّر في العرض المحلي للنقود يؤثر على الأسعار النسبية للنّوعين المذكورَيْن من السلع، وكذلك على الأسعار النسبية لعناصر الانتاج التي تستخدم بكثافة في كل من السلعتين.

فأسعار الصرف المرنة تنقل عبء التكيُّف من القطاع المحلي إلى القطاع الخارجي، وأحوال العجز التجاري تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف، وبالتالي تجعل الصادرات أرخص والواردات أغلى ، وهذا يؤدي إلى التخلص من العجز.

ويحدث العكس في حال وجود فائض في الحساب التجاري. إن أوضاع الاختلالات التجارية التي تؤدي إلى تغيّرات في الاقتصاد الحقيقي وليس هناك من دور – من الناحية النظرية – للسياسة النقدية في عملية التصحيح. فحدوث أي صدمة خارجية سوف تنتقل إلى الاقتصاد المحلي وليس من الممكن اتّباع سياسات مستقلة في الداخل تهدف إلى تحقيق الاستقرار، وذلك حين يسود نظام يتبع أسعار صرف معوَّمة.

لذا يجب شرح الآثار الاقتصادية الكلية المتولدة عن نظام أسعار الصرف المرنة، على أن يكون ذلك – في المقام الأول – بدون إدراج دور سوق رأس المال.

إن آثار السياسة المتبعة في مجال أسعار الصرف – سواء اتُّبع نظام سعر الصرف الثابت، أو سعر الصرف المربوط بعملة أخرى والقابل للتعديل أو سعر الصرف المعوّم الحر – على الأجور النقدية والتوظيف والناتج ومستوى الأسعار المحلية يجب أن تخضع لتحليل دقيق.

وكذا ينبغي مناقشة آثار إدراج سوق رأس المال العالمية على تحديد سعر الصرف، مع ترك القضايا الأخرى المتعلقة بحركة رأس المال إلى مرحلة لاحقة. كما يجب شرح أسلوب تناول أسعار الصرف التي تقوم على سوق الأصول ودورها في تحديد السعر التوازني.

وينبغي كذلك تلخيص النقاش الدائر مؤخراً بشأن أسعار الصرف المعوَّمة مقابل أسعار الصرف الثابتة. فعلى الرغم من بعض الهنات لنظام أسعار الصرف المعوَّمة، إلاّ أنه لا يبدو أن الدول الصناعية المتقدمة تسير باتجاه تبني نظام أسعار صرف ثابتة. وبالمقابل، فان أسعار الصرف المعوَّمة تضرّ بمصالح الدول النامية

المُجْبَرة على الاستيراد أكثر من التصدير، إذ هي أكثر احتياجا لأسعار صرف ثابتة كي تتمكن من التخطيط لتنميتها.

إن السبب الرئيس لعدم استطاعة الدول الاحتفاظ بأسعار صرف ثابتة يكمن في وجود تجميع ضخم من تدفقات رؤوس الأموال عبر العالم (٤) ؛ فالجدل حول الحاجة للعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة يفترض ضمنا وجود بعض الوسائل للإبقاء على هذا "الوحش" قيد السيطرة .

إن أسلوب التناول النقدي لأسعار الصرف لا يتم من منظور الإطار الجزئي للقطاع الخارجي، ولكن لا بد من استحضار فكري يُدمَجه مع الإطار العام للاقتصاد الكلي. إن أسعار الصرف المحدّدة بحريَّة سوف تحقق التوازن بين المخزون الراهن من العملات المحلية والأجنبية المحتفظ بها بالإرادة الحرة، وذلك لكون سعر الصرف هو السعر النسبي لمبادلة العملة الأجنبية بالعملة المحلية.

كما ينبغي مناقشة إمكانية وجود نظام أسعار صرف مزدوجة ونظام فرض قيود على النطاق الذي تتقلب داخله أسعار الصرف. كما يجب فحص أهداف السياسات النقدية المستندة إلى أي من هذين النظامين لأسعار الصرف المزدوجة والشروط المطلوب توفرها للسياسات المبنية على أي منهما حتى تنجح في تحقيق أهدافها.

ففي النظام النقدي الذي يقوم على الفائدة، فإن بيع وشراء السندات المدرة لعائد مالي يعتبر وسيلة لامتلاك عملات أجنبية أو لعرض العملة المحلية للبيع. هذا النظام يؤدي في العلاقات الاقتصادية الدولية نفس الدور الذي تؤديه عمليات السوق المفتوحة في الاقتصادات الوطنية. ويمكن معالجة عدم التوازن في الحساب التجاري الخارجي من خلال إحداث تغييرات تعويضية في الحسابات الرأسمالية.

(4) بنهاية عام ١٩٩٤ بلغ معدل دوران هذه التدفقات تريليون دولار يومياً.

وبالنسبة لدولة إسلامية لا تتعامل بالأوراق المالية التي تقوم على الفائدة المصرفية، فإنه يجب أن تستبدل بها سندات تقوم على المشاركة في الأرباح والخسائر من خلال صيغتي:"المضاربة" و" المشاركة". كما يمكن أن يكون هناك دور للأوراق المالية التي تعتمد صيغ التمويل الإسلامية الأخرى. وبافتراض توافر مثل هذه الأدوات في السوق الدولية، فإنه ينبغي مناقشة آلية عمل سوق رأس المال الإسلامي ودور هذه الأدوات في تحديد سعر الصرف.

وقبل الانتقال لمناقشة تحركات رأس المال، ينصح المدرّس بتقديم منظور إسلامي عن تحديد الأسعار والسيطرة عليها وتطبيق ذلك على سياسة سعر الصرف. إن تحديد الأسعار متروك عادة لقوى العرض والطلب. لكن مبررات التدخل في الأسعار تستمد من مدخلين: أولاً، إذا تميز السوق بممارسات فاسدة مثل احتكار السلع والامتناع عن بيعها بغية رفع أسعارها واستغلال حاجة الناس، وما إلى ذلك من ممارسات فاسدة (سبق ذكرها في المقدّمة)؛ وثانياً، عندما تستدعي المصلحة العامة التدخل لدرء مفسدة أو جلب منفعة محددة . ويمكن المحاجة بأن التدخل في أسعار الصرف التي تحددها قوى السوق له ما يبرره من منطلق أهداف السياسة المحلية. إن نقاشاً نظرياً عاماً لا يمكنه أن يُوفّر أكثر من جواز وضع ضوابط أو أدوات رقابة على أسعار الصرف، أو – في ظل ظروف معينة – ضرورة ذلك. لكن تحبيذ الرقابة على أسعار الصرف في ظل ظرف معين هو أمر يجب تقييمه في ضوء ما يجلبه من مصلحة عامة، مقارنة بما يدفعه من مفسدة.

حركة رأس المال

يجب أن يقدم للطلاب وصف موجز عن كيفية قيام سوق النقد وسوق رأس المال الدوليين بعملهما في ظل النظام الراهن الذي يقوم على الفائدة. كما ينبغي

بيان الخصائص الرئيسة لكل سوق من الأسواق المختلفة: السوق النقدي، وسوق صرف النقد الأجنبي، وسوق السندات متوسطة وطويلة الأجل وسوق الأوراق المالية. ويعتبر سعر الفائدة هو الرابط المشترك بين جميع هذه الأنواع من الأسواق في العالم قاطبة ، مع الميل نحو التعادل في كل سوق ما لم يكن هناك سبب للاختلاف فيما بينها، كأن تكون هناك عوامل محددة تتسبب في جعل هذا السعر أعلى أو أقل منه في السوق التنافسي. كما ينبغي ملاحظة الوضع الراهن لسوق رأس المال العالمي والأهمية الخاصة لسوق عملة اليورو.

ويجب التعرض بالشرح لنظرية تعادل سعر الفائدة، مع التركيز على الافتراضات التي تقوم عليها. وينبغي مناقشة سوق الصرف الأجنبي وآلية تحديد أسعار الصرف الأجنبي الآجلة.

كما يجب مناقشة دور المضاربة وكفاءة أسواق الصرف الأجنبي والحاجة – أو عدمها – لتنظيم هذه السوق. كما يكون مستحبا طرح ومناقشة السؤال المتعلق بما يمايز، من الناحية الاقتصادية، بين المضاربة المفيدة والمقامرة المحظورة في الإسلام؟ وبيان الممارسات المنطوية على مضاربة مشمولة بتحريم الإسلام لكل من الربا والقمار.

وحالياً يجري البحث في قضية العقود الآجلة لتبادل العملات في ظل أحكام الفقه الإسلامي ؛ ويُنصَح المدرّس أن يبين للطالب آخر النتائج التي توصل إليها علماء الاقتصاد الإسلامي والفقهاء حول موضوعَيْ: المضاربة والعقود الآجلة للصرف الأجنبي. كما يمكن أن يبين المدرس للطالب هنا أن عقود تبادل العملات ليست هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للمستوردين والمصدرين لتجنب مخاطر التقلّبات في أسعار الصرف الأجنبي.

ويجب دراسة الدور الاقتصادي للمراجحة والتحوُّط في سوق رأس المال الدولية المعاصرة. ويجري حالياً تقييم بغرض تحديد المدى الذي تسهم التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، والتي تحفزها وتحرّكها هذه النشاطات، في زيادة كفاءة السوق، هذا إلى جانب فحص الآثار السلبية الممكنة والمصاحبة لذلك على النشاطات الحقيقية، مثل التقلبات الحقيقية في أداء الأسواق بفعل قوى العرض والطلب المعتادة.

إن مضامين القدرة المتزايدة لرؤوس الأموال على الانتقال على السياسات النقدية والمالية المحلية يجب أن تُفسَّر بصورة مستقلة؛ ففي حين تعمل هذه القدرة المتزايدة على الانتقال، كقيد على فاعلية السياسة النقدية ، إلاّ أن زيادة قدرة رأس المال على الانتقال قد تزيد من كفاءة السياسة المالية نظراً للحساسية الأكبر لتحركات رأس المال للإجراءات المالية مثل فرض الضرائب. ويمكن إطلاع الطلاب على التطورات الأخيرة في السوق الأوروبية في هذا السياق.

وفي سياق الاستثمار الدولي، يحتاج الأمر إلى التركيز بشكل خاص على مظاهر ابتعاد السوق عن الأوضاع التنافسية ودور التغيرات التكنولوجية. كما يجب التمييز بين الآثار قصيرة الأجل (لقدرة رأس المال على الانتقال) وبين الآثار طويلة الأجل على أسعار الصرف الأجنبي ومستويات التوظيف. وتجدر ملاحظة أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد ما يعاني من اقتصاد صغير مشوّه قد يكون يجعل الوضع أكثر بؤسا.

ولا ينبغي إهمال مناقشة مفصّلة لتحركات رأس المال في ظل اقتصاد دولي خالٍ من الفائدة ويقوم على تقاسُم الأرباح والخسائر وغير ذلك من صيغ العقود الجائزة: كالإجارة مع تأجيل الأجرة (بسعر أعلى من السعر الحالي) والشراء بتاريخ تسليم آجل (بسعر أقل من السعر الحالي). كما تحتاج "صيغ الاستثمار

الجديدة" المعاصرة مناقشة مفصّلة في هذا السياق، وهي التي تقوم إلى حد كبير على مبدأ المشاركة. كما يجب فحص دور سوق الإقراض والاقتراض الدولي، على الرغم من الاعتراف بأنها سوق محدودة، وكذا إمكانية إجراء ترتيبات مبادلة للعملات في مجال الصرف الأجنبي. أما الدور الذي يمكن أن تلعبه ترتيبات المقايضة الدولية في أسواق الصرف الفورية والآجلة فإنه يستحق أن يحظى بالانتباه. ويتعين على المدرّس في النهاية أن يكون قادراً على إظهار أن الاقتصاد الدولي يمكن أن يؤدي وظيفته بدون التعامل بالربا، في ضوء البدائل المتوفرة. كما ويجب ملاحظة التحدي الذي يواجهه الاقتصاد الإسلامي في إظهار مزايا الترتيبات البديلة للربا على أسس من العدالة والكفاءة.

ويمكن للمدرّس لفت انتباه الطلاب إلى حقيقة أنه حتى وإن كانت النظرية الاقتصادية تفضّل الانتقال الحر لرأس المال بين الدول، إلاّ أن معظم الدول النامية تنظّم حركة رأس المال؛ والأسباب الرئيسة لذلك تكمن فيما تثيره الحركات الكبيرة لرأس المال من عدم استقرار على الاقتصادات الصغيرة ، وما تبرره من مخاوف قد ترافق سيطرة الأجانب على الاقتصاد ونزوح رأس المال المحلي. إن افتقار سوق رأس المال العالمية إلى الكمال (وجود تشوهات) توفر لحكومات الدول النامية مبررات لسياسة صناعية تهدف إلى تجنب هدر الموارد المرتبط بتعطّل استثمار رأس المال المتنقّل أو ذاك المرتبط بعدم وجود أسواق للتأمين. إن اجتماع هذين العاملين قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات تتصل بالاستثمار البشري لا يمكن الرجوع عنها دونما تكلفة قد تكون مرتفعة.

من ناحية ثانية، يجب أن تكون السيطرة وتنظيم سوق رأس المال شاملة لكي تكون متّسمة بالفاعلية؛ ولكن هذه الإجراءات التنظيمية تُفضي إلى تشوّهات رئيسة في تخصيص الموارد وغالباً ما تنشر الفساد خاصة في الدول المتسمة بضعف وعدم حياد مؤسساتها القضائية والرقابية.

إن التجارب الأخيرة للكثير من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية قد مالت نحو تفضيل إلغاء الرقابة والتحرير أو إلغاء القيود والخصخصة. لقد أنعشت الاستثمارات الأجنبية الخاصة وقوَّت الاقتصادات الآسيوية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، دافعة بالشكوك في جدوى استراتيجيات الخمسينات والستينات.

وسيكون من مصلحة الدول الإسلامية تهيئة ظروف مواتية لإتاحة حركة أكبر لرؤوس الأموال ضمن نطاق مجموعة الدول الإسلامية ؛ ذاك أن عدم توافّر هذه الظروف كان سبباً رئيساً لذهاب رؤوس أموال المسلمين للخارج.

الاقتصاد الكلي لاقتصاد مفتوح

إن الأسئلة الرئيسة التي ينبغي الإجابة عنها تحت هذا العنوان هي: كيف تؤثر التجارة الدولية وتحرّكات رؤوس الأموال على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل؟ وما هي سياسات الاستقرار التي يمكن أن تتسم بالفاعلية في إرساء قواعد الاستقرار في نظم أسعار الصرف المختلفة؟ لا بد أن يحتاج الأمر، أثناء نمو التجارة، إلى القيام ببعض التكيّف في الاقتصاد المحلي ينطوي على بعض التكاليف. فامتصاص العجوزات أو الفوائض التجارية يؤدي إلى بعض المشكلات التي يتعين حلّها؛ كما أن إعادة التوزيع الدولي للدخل الحقيقي، والذي ينطوي على آلية تحويل يجب هي الأخرى أن تخضع للتفسير والشرح.

ووفقاً للنظرية التقليدية، تتخصص الدول في إنتاج تلك السلع التي تكون أكثر إنتاجاً فيها، وأن التجارة الدولية تقود إلى زيادة الأجور والدخول الحقيقية. ولكن هذا النموذج يفترض أن السياسات النقدية والمالية مصمَّمة بطريقة تمنع هبوطاً مفاجئاً في الأسعار أو حدوث تضخم بمعنى أن اجرائيات سياسات التكيّف في التوزيع المحلي للموارد يحدث بدون بطالة أو ارتفاع في الأسعار . وفي هذه

الحالة يُعاد توزيع الدخل لمصلحة عنصر الانتاج المستخدم بكثافة أكبر في الصادرات. ولكن هذه الاستنتاجات تبقى مثار انتقاد بين الباحثين التطبيقيين بسبب الافتراضات الصارمة التي تقوم عليها النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

لقد سعى المنهج الذي اتبعه "مارشال – لينر"، والذي أشرنا إليه سابقاً، إلى تفسير التكيفات التي تحدث في الاقتصاد المحلي بالإشارة إلى مرونة التبادل التجاري. وبالمقابل، يركّز أنصار المنهج الكينزي على عدم مرونة الأسعار وعلى آلية توازن في المدى القصير من خلال ترشيد الكميات بأسعار ثابتة. أما المنهج النقدي فيرى أن الاختلالات التجارية ليست بحاجة إلى أن تعكس غياب التوازنات الحقيقية إذ بإمكانها أن تعكس ببساطة الاختلافات الدولية في الطلب على الاستهلاك المستقبلي مقارنة بالطلب لأغراض الاستهلاك الآني. وينظر المنهج النقدي إلى العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على أنه اختلاف بين المقبوضات والمدفوعات في الحساب الدولي فقط. لذا فإن العجز سوف يصاحبه سحب من المكتنزات(المخزون من الأموال المحلية) أو توسع في خلق الائتمان. واعتماداً على ما إذا كان العجز يعكس قراراً للمجتمع فيما يتعلق بالمخزون أو قراراً يتعلق بالتدفق، فإن السياسة المقترحة يمكن أن تكون ممارسة السيطرة المباشرة على سعر الصرف أو مزيج من الإجراءات المالية والنقدية.

إن الأدوار المحتملة للسياسات النقدية والمالية في ظل أسعار صرف ثابتة أو مرنة قد بيناها آنفاً. وعلى المدرّس أن يطبع في أذهان الطلاب أن القضايا التي ذُكرت سابقاً تشكل العناصر الأساسية لدراسة الاقتصاد الكلي في اقتصاد مفتوح. وبالإشارة إلى استقرار الأسعار، يجب تفسير سبب عدم إمكان أن تكون القوة الشرائية للنقود ثابتة في عالم تتفاوت فيه مستويات الإنتاجية من بلد لآخر كما وأن الاختلاف في درجة الاحتكارات النسبية لها نفس الأثر.

إن أولويات السياسة فيما يتصل بمواضيع شتى كالاستقرار المحلي للأسعار أو التوظيف الكامل أو تحقق سعر صرف مستقر للعملة الوطنية سوف تختلف من بلد لآخر اعتمادا على حصة وإسهام البلد المعني في المبادلات التجارية والمالية الدولية تصديرا واستيرادا والحجم النسبي لقطاعه الخارجي مقارنة ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني ومعدل البطالة السائد في الاقتصاد المحلي.

الإصلاح النقدي الدولي

ينبغي تقديم شرح موجز لآلية نظام "بريتون وودز" بالتركيز على ثبات أسعار الصرف ودور صندوق النقد الدولي في توفير السيولة والقواعد التي تحكم التغيرات في أسعار الصرف. ويجب أن يتبع ذلك بمناقشة للأسباب التي أفضت إلى انهيار هذا النظام في مطلع السبعينات من القرن الماضي، حيث لم يعد بوسع الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. بعد ذلك يكون مفضلا للمدرّس أن يشرح للطلاب الظروف التي سادت في العقدين الأخيرين عندما سُمح للدولار أن يعوَّم، الأمر الذي أدى أولاً إلى ارتفاع سعر صرفه ومن ثم انخفاضه بصورة حادة مقابل العملات الرئيسة في العالم.

ويجب مناقشة ظهور سوق اليورو والتوسع الكبير للأعمال المصرفية متعددة الجنسيات والدور الذي لعبته هذه التطورات في توفير السيولة الدولية. أما وقد تعرضنا لمضامين أسعار صرف العملات المعوّم بالنسبة للاقتصاد العالمي، فإن السؤال الذي ينبغي الإجابة عليه هو ما إذا كان ينبغي الاستمرار في اتباع هذا النظام على ما هو عليه، أم أن العالم بحاجة إلى إصلاحات نقدية رئيسة تقوده إلى نظام سعر الصرف ثابت، أو – على الأقل – إلى سعر معوّم مُدارٍ.

ويجب على المدرّس أن يسرد النقاط الرئيسة للجدل الحالي ، فمن وجهة نظر الدول الصناعية المتقدمة، فإن الإصلاحات النقدية التي تؤدي إلى معدلات صرف

مستقرة أمر غير محتمل الحدوث في المستقبل المنظور، لأن ذلك – في المقام الأول – ينطوي على انتقاص استقلالية الحكومات الوطنية وزيادة في درجة التنسيق الدولي في مجال السياسات النقدية والمالية والصناعية والتجارية، وهو أمر لا يبدو أن معظم هذه الدول مستعدة للقبول به. بالمقابل، تفضّل الدول النامية إصلاحات تقود إلى أسعار صرف ثابتة ، ولكن صوتها لا يكاد يكون حاسماً لقلّة حصتها في المعاملات النقدية الدولية.

كما يمكن الإشارة بشكل مقتضب في هذا السياق إلى مقترح للعودة إلى صيغة ما من قاعدة الذهب. كما يجب الإشارة إلى أن الذهب لا يمكن أن يوفر انضباطاً نقدياً إذا جعل سعره متفاوتاً من قبل صُنَّاع القرار بدلاً من تركه يُحدّد بفعل قوى السوق. لذا فإنه لا مفر من تدخل إداري للنظام النقدي الدولي. وحتى يحين ذلك الوقت الذي تتخيل فيه الإنسانية نظاماً نقدياً دولياً يكون مقبولاً من قبل الجميع ، فإن الدول ، غنيِّها وفقيرها، قويِّها وضعيفها، ليس أمامها من بديل لممارسة الإدارة الوطنية للنقود. ويجب أن يُصار إلى تعزيز الإصلاحات النقدية باتفاقيات إقليمية ودولية تعاونية موجَّهة لتحقيق غايات محددة مثل سهولة تقديم الائتمان الدولي ونظام مقاصة فعّال لتسوية المطالبات وتغييرات منظَّمة في أسعار الصرف، وما إلى ذلك من غايات أخرى.

وباستعراض النقاش حول الإصلاح النقدي الدولي الدائر من وجهة نظر دول العالم الثالث، ينبغي الإشارة إلى أن اتفاقية "بريتون وودز" لم تكن مصمَّمة لخدمة الدول النامية. ومع الإشارة الموجزة إلى إخفاق صندوق النقد الدولي. في هذا الخصوص، قد يكون مناسباً الإشارة إلى أن على الدول النامية أن تقدم أصولها الاحتياطية الخاصة بها واتخاذ ترتيبات أخرى بحيث لا تكون التجارة بين هذه الدول معتمدة على توفر الاحتياطيات الدولية سواء بالدولار أو بالعملات الصعبة الأخرى.

الاقتصاد الدولي من منظور أقل الدول نمواً

يُنصح المدرّس أن ينهي المساق الدراسي المتعلق بالاقتصاد الدولي باستعراض الموضوع بأكمله من منظور مصالح الدول النامية بصورة عامة، ووجهة نظر الدول الإسلامية بصورة خاصة، ذلك لأن محتوى المساق الدراسي لا يتضمن حقائق مستقلة عن الزمان والمكان. وهذا أمر ينطبق بصورة خاصة على جانب السياسات. وفي معظم الأحوال ينطوي الأمر على مسائل تتعلق بالمصالح والمفاسد. ويمكن أن تكون هذه المسائل مشتركة بين بني البشر بصورة عامة، شريطة أن تتفق جميع الأطراف على مجموعة من القواعد. إن العالم بصورته الراهنة قد ورث وضعاً عملت على صنعه السياسات الاستعمارية والإمبريالية للدول الصناعية المتقدمة، والتي وضعت الدول النامية في وضع غير موات، وهو وضع لا بد من تصحيحه بادئ ذي بدء. إن العلاقات الاقتصادية الدولية لن تكون عادلة ما لم ينفذ هذا التصحيح. فبعد أن يتم إحداث تغيير أساسي في الوضع الاقتصادي للدول النامية إزاء الدول المتقدمة سيكون بإمكان العالم أن يصل إلى مجموعة من القواعد المشتركة المقبولة للعلاقات الدولية الاقتصادية. لذا فإن السؤال الهام هو ما هو شكل ومدى الإصلاح المطلوب. فعلى الرغم من أن هذه القضية قد وردت في الأقسام الأولى من هذه الورقة، أثناء الحديث عن السياسة التجارية وأسعار الصرف...الخ، إلاّ أنها تستحق – في نهاية المطاف – المزيد من الاهتمام.

إن المشكلة تكمن في تخصص الدول النامية في إنتاج السلع الأولية، وفي ضعفها في مجال إنتاج السلع المصنَّعة وقطاع الخدمات. وكما لاحظنا سابقاً، فانه حتى العمل الجاد وزيادة الإنتاجية أخفقت في تحسين معدلات التبادل التجاري بين منتجي السلع الأولية والدول النامية. إن العلاج يكمن في التنويع وإنتاج السلع المصنَّعة وولوج قطاع الخدمات والابتعاد عن إنتاج السلع الأولية. كما أن على

الدول النامية أن تتجه نحو التعاون الإقليمي المصمَّم لتوسيع السوق وضمان تخصص أكبر ضمن مجموعة الدول النامية وزيادة حجم التجارة فيما بينها وتخفيض اعتمادها الاقتصادي على الدول المتقدمة.

أما وقد فرغ المدرّس من تقديم موجز للطلاب عن الإستراتيجية سالفة الذكر، والمبررات التي تستند إليها بالاستعانة بالأدبيات المناسبة التي ستكون في معظمها مما كتبه علماء الاقتصاد من دول العالم الثالث، فإنه يتعين عليه أن يستعرض باختصار التقدم المُحرَز حتى الآن في هذا الخصوص على المستويات المختلفة، والذي يشمل:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأُنكتاد) ومنظمة التجارة العالمية.
- اتفاقيات السلع متعددة الأطراف واتحادات المنتجين.
- المنظمات الاقتصادية الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا – الباسيفيك.

وينبغي أن يتلو ذلك استعراض موجز للجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها التابعة والسوق العربية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي. كما ينبغي إجراء تقييم لفكرة السوق الإسلامية المشتركة.

يمكن إيجاز الوضع الراهن من خلال ملاحظة أن العلاقات الاقتصادية الدولية متروكة لقوى السوق المتمثّلة في قوى العرض والطلب، بينما السوق نفسها تفتقر إلى الكمال(تعاني من تشوهات وتدخلات). وليس الأمر مقصوراً على وجود قوة احتكارية في مراحل مختلفة وبصورة مستمرة، ولكنها تمتاز أيضاً بالافتقار إلى عنصر التأكد وتباين في اختلاف مواقع الأطراف المتاجرة بالنسبة

للمعلومات وإمكانات الاستفادة منها. إن الفاعلين الاقتصاديين – سواء أكانوا أفراداً أو شركات متعددة الجنسيات أو دول – في مسعاهم إلى تعظيم منافعهم الاقتصادية والتي يُنظر إليها بصورة ضيّقة يقودون السوق إلى حل يجعل الأثرياء أكثر ثـــراء والفقراء أكثر فقراً والقوي أكثر قوة والضعيف أكثر ضعفاً. وعلى عكـــس عمـــل سوق غير كاملة(فيها جوانب عدم كفاءة أو فاعلية) داخل دولة ما، فلـــيس هنـــاك من سلطة اجتماعية لتفرض إجراءات تصحيحية على قيام السوق الدولية بعملهـــا وتحويل بعض الدخل من الأغنياء إلى الفقراء أو تضمن إمداد الجميع بالمنافع. إن مثل هذا الوضع لا يمكن احتماله، فمن الضروري فعل شيء إذا ما أُريد للـــشعوب أن تعيش بعضها مع بعض بسلام.